القانون من أجل فلسطين

LAW FOR PALESTINE

منظمة

"القانون من أجل فلسطين"

تقرير الأثر السنوي

أكتوبر/تشرين الأول 2023 - سبتمبر/أيلول 2024

400+
متدرب
تم تدريبهم في مجال القانون الدولي الخاص بفلسطين

2500+
مادة إخبارية
تم نشرها في تقارير المشهد الحقوقي لفلسطين الأسبوعية

300+
صفحة من التحليلات القانونية
تم إنتاجها وتقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية والمقررين الخاصين للأمم المتحدة

التأثير

قدمنا بلاغات إلى المحكمة الجنائية الدولية تضمنت تحليلات قانونية متخصصة ومذكرات "أصدقاء المحكمة" التي تسلط الضوء على انتهاكات وسياسات السياسيين الإسرائيليين، وتوثيق نوايا الإبادة الجماعية من خلال قاعدة بيانات تضم أكثر من 500 تصريح. عملنا على تسيير التقاضي الاستراتيجي، والانخراط في آليات المساءلة، وقمنا بتمكين المجتمعات المتضررة من خلال تعزيز قدرتها القانونية وربطها بالآليات القانونية الدولية. وعلاوة على ذلك، استضفنا ندوات وجاهية والكترونية وحلقات نقاش قانونية، بما في ذلك في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة، مما أسهم في التأثير في السرديات العامة والخطاب المتخصص وصنع السياسات. وأخيرًا، قمنا بإشراك خبراء عالميين والمشاركة في وسائل الإعلام، لرفع الوعي الدولي بخطورة الوضع في فلسطين.

الرسالة

تعمل منظمة "القانون من أجل فلسطين"، على بناء شبكة عالمية من المهنيين القانونيين لتسهيل العمل القانوني المؤثر، والتأثير على السرديات العامة والخطابات المتخصصة والسياسات الرسمية نحو تبني نهج قائم على الحقوق في التعامل مع فلسطين. نهدف إلى تمكين المجتمعات المتضررة عبر رفع أصواتها، وتعزيز قدراتها القانونية، وربطها بالآليات القانونية الدولية. من خلال إشراك وجهات نظر متنوعة للخبراء، وتقديم محتوى قانوني شامل وموضوعي، وتوثيق التطورات القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بفلسطين، نسعى لدعم والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم، استنادًا إلى مبادئ القانون الدولي.

الرؤية

من خلال منصتنا العالمية، نعمل على توحيد القانونيين والعلماء والمدافعين عن حقوق الإنسان لتعزيز حركة قانونية دولية قوية تدعم قضية فلسطين. رؤيتنا هي عالم تُحترم فيه حقوق الفلسطينيين وتُحمى على الصعيد الدولي، من خلال التزام مشترك بتحقيق العدالة، وضمان المساءلة، والتطبيق الفعال لمبادئ القانون الدولي.

عام من تحويل حزننا إلى عمل

على مدار العام الماضي، شهدنا واحدة من أكثر الهجمات وحشية ضد الشعب الفلسطيني في سياق النكبة المستمرة، مما كشف طبيعة الإبادة التي يتسم بها النظام الاستيطاني الاستعماري والفصل العنصري الإسرائيلي – ليس فقط في غزة، بل أيضاً في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وداخل الخط الأخضر. وليس من المبالغة القول بأن هذا الوقت كان الأخطر على الإطلاق بالنسبة للفلسطينيين أينما وجدوا.

ومع ذلك، وسط هذا الظلام، وجدنا الأمل من خلال العمل. تظهر التطورات الدولية الأخيرة إلى أن حقبة الإفلات غير المحدود من العقاب لإسرائيل قد تكون في طريقها إلى الانتهاء. لقد دفعت أجيال من الفلسطينيين الثمن لهذا التحول البالغ الأهمية الذي طال انتظاره، ونحن في "القانون من أجل فلسطين" فخورون بالمساهمة في هذه العملية من خلال تحويل حزننا إلى عمل قانوني بهدف وقف الممارسات الإبادية لإسرائيل والسعي نحو المساءلة.

ندرك أن القانون الدولي، رغم محدوديته، يظل الإطار الذي يحكم البشرية حاليًا. مهمتنا هي الاستفادة من هذه الأداة في السعي لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، والتي تأخرت طويلاً.

تواصلنا هذا العام مع المنظمات الدولية والأمم المتحدة، تحدثنا مع ممثلي الدول للتأكيد على التزاماتهم القانونية. سعينا لتحقيق العدالة في المحاكم الوطنية والدولية، وعقدنا مناقشات مع الخبراء، وطورنا ونشرنا تحليلات وآراء قانونية، وبنينا شبكات تضامن عابرة للحدود، و أثبتنا أنفسنا كصوت رائد في هذا المجال – و برسالة واضحة حملناها أينما ذهبنا: الإبادة الجماعية "لن تتكرر أبدًا" يجب أن يكون شعارا ينطبق على الجميع، ويجب أن يتم تفعيله الآن. إن القضية الفلسطينية في جوهرها مسألة تتعلق بفرض القانون الدولي وشرعيته.

وقد تعزز إلهامنا العميق من فريقنا الرائع المنتشر حول العالم، ومن شركائنا و خبرائنا الاستثنائيين، الذين يعملون بلا كلل لجعل القانون الدولي فعّالاً لصالح الأغلبية العالمية. معًا، وجدنا الأمل والعزاء في مجموعتنا عبر العالم.

وبينما تتصفح/ي هذا التقرير، نأمل أن يمنحك رؤية واضحة حول مبادئنا الأساسية، والتأثير الذي استطعنا تحقيقه خلال العام الماضي رغم محدودية مواردنا. إننا ممتنون بعمق لمجتمعنا المتنامي من الداعمين، ونتطلع إلى استمراركم في الوقوف إلى جانبنا بينما نسير قدمًا نحو إحداث تغيير إيجابي، سعيًا لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الأصيل وغير القابل للتصرف في تقرير مصيره.

مجلس إدارة "القانون من أجل فلسطين"

أنيشا باتيل،
عضوة مجلس الإدارة

إحسان عادل،
المؤسس ورئيس مجلس الإدارة

حسان بن عمران،
عضو مجلس الإدارة

المحتويات

5 الوضع في فلسطين

11 من نحن

16 الاستجابة للإبادة الجماعية

25 أنشطتنا الأساسية

35 الشركاء

36 الميزانية والكفاءة

37 انضمو إلى حركتنا

الوضع في فلسطين

76 عاماً من النكبة والإبادة

الصورة: تهجير الفلسطينيين خلال النكبة عام 1948
Universal Images Group via Getty Images/
Universal Images Group via Getty Images

ماذا يعني مصطلح "النكبة"؟

يستخدم مصطلح "النكبة" للدلالة على التطهير العرقي الذي وقع للفلسطينيين في فلسطين التاريخية عام 1948، عندما تم الاستيلاء على ما نسبته 78 % من فلسطين التاريخية و التهجير القسري لما لا يقل عن 750,000 فلسطينياً. ومع ذلك، أصبحت الكلمة تشير إلى تجربة الفلسطينيين مع الاضطهاد والاستعمار بشكل عام. إن النكبة المستمرة تعكس تجربة الفلسطينيين في أن الإبادة المتواصلة منذ عقود لا يمكن حصرها بحدث معين وحيد.

76 عاماً من النكبة المستمرة والإبادة
التجربة الفلسطينية *

لقد شهدت الفترة من بداية هذا التقرير وحتى نشره تدميراً عشوائياً للبنية التحتية وسبل العيش والسكان في غزة، إلى درجة غير مسبوقة في العصر الحديث. وقد اعترف بها الخبراء ومسؤولو الأمم المتحدة على نطاق واسع كحملة إبادة جماعية. وقد جمع الخبراء أدلة على الإبادة الجماعية ، فضلاً عن سلسلة من جرائم الحرب الإسرائيلية والجرائم ضد الإنسانية. وتمثل هذه الجرائم تكثيفاً لأكثر من ٧٥ عاماً من الهيمنة الاستعمارية، مع فرض إسرائيل نظام الفصل العنصري والتطهير العرقي وإقصاء السكان الفلسطينيين.

+14 مليون
فلسطيني في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر

7 ملايين
لاجئ حول العالم خارج فلسطين

مليون
فلسطيني تم اعتقالهم منذ عام 1967

645
عقبة ثابتة أمام الحركة

4 من كل 10
رجال فلسطينيين أمضوا فترة في السجون الإسرائيلية

عام

146
مستوطنة و192 بؤرة استيطانية

18,000
شخص تعرضوا للإخلاء منذ عام 2009

الضفة الغربية

17
عامًا من الحصار الجوي والبري والبحري

80%
الاعتماد على المساعدات الإنسانية

5,250
فلسطيني قُتلوا على يد القوات الإسرائيلية (2008-2021)

70%
مسجلون كلاجئين

غزة

يمكن الوصول لمصادر الإحصاءات من خلال النقر على الأرقام. مصدر الخريطة: OHCR - معدل.

76 عاماً من النكبة والإبادة الجماعية
في العام الماضي وحده*

600+ فلسطيني قُتلوا

14,500+ فلسطيني أُصيبوا

1,250 هجوماً من المستوطنين على الفلسطينيين

الضفة الغربية

1.9 مليون نازح داخلي

41,000+ مدني قُتلوا

21,000 طفل مفقود

1.1 مليون يعانون من "جوع كارثي"

62% من المباني المدنية دُمّرت أو تضررت

84% من المرافق الصحية دُمّرت

غزة

أكثر من
10,000

معتقل سياسي

يبلغ إجمالي عدد السكان الفلسطينيين اليوم حوالي 14 مليون نسمة، وهم مشتتون بين الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، وغزة، وإسرائيل، وفي جميع أنحاء العالم كجزء من الشتات الفلسطيني. يعيش الفلسطينيون داخل حدود الخط الأخضر كمواطنين غير متساوين، مع درجات متفاوتة من القيود التي تؤثر على جميع جوانب حياتهم. في ظل هذا السياق من الانتهاكات الصارخة وطويلة الأمد لحقوق الإنسان، يشعر الكثيرون من المجتمع الدولي بالغضب، ومع ذلك، يظل الصمت واضحاً من بعض الدول الأكثر نفوذاً، مما يسهم في إفلات الجناة من العقاب على الجرائم الصادمة.

* يمكن الوصول لمصادر الإحصاءات من خلال النقر على الأرقام. مصدر الخريطة: OHCR - معدل.

تاريخ قانوني يتم صنعه

بينما كان هذا العام قاسياً بشكل لا مثيل له على الشعب الفلسطيني، حيث شهد تصعيداً غير مسبوق للإبادة الجماعية الإسرائيلية منذ النكبة، كان أيضاً عاماً مليئاً بالانجازات القانونية الهامة لصالح فلسطين. منظمة "القانون من أجل فلسطين"، جنباً إلى جنب مع شركائها، لم تكن فقط شاهدة على تلك التطورات، بل شاركت بنشاط في تشكيل هذا التاريخ من خلال العمل القانوني. كان لمشاركتنا الأساسية في الإجراءات القانونية الدولية دور كبير في تحقيق التقدم.

قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل

قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية (ICJ) شكلت لحظة تاريخية. ورغم أن الحكم النهائي في القضية لم يصدر بعد، إلا أن التدابير المؤقتة كانت ذات أهمية قانونية بالغة. نظمت منظمة "القانون من أجل فلسطين" اجتماعات متعددة مع ممثلين من دول مختلفة، دعت خلالها الدول للانخراط في هذه القضية. كما نظمنا مناقشات قانونية حضرها مئات المشاركين، بما في ذلك ممثلون من أكثر من ٣٠ دولة عبر منتديات مختلفة، وعززنا نشر الأبحاث والتحليلات القانونية بشأن الإبادة الجماعية المستمرة في غزة.

جنوب أفريقيا تعرض قضيتها أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، هولندا.
تصوير: محكمة العدل الدولية. المصدر: معهد شمال أفريقيا.

الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين في نيويورك.
تصوير: سلجوق أكار/وكالة الأناضول. المصدر: مرصد الشرق الأوسط.

قرارات الأمم المتحدة

عكست قرارات متعددة صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن هذا العام القلق العالمي المتزايد بشأن الجرائم التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني. نظمت منظمة "القانون من أجل فلسطين" فعاليات في مقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عملت من خلالها على التأثير على الخطاب الدبلوماسي وتحشيد الدعم الدولي. يمكنك مشاهدة الحدث الجانبي للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي شاركت فيه منظمة "القانون من أجل فلسطين"، هنا.

طلب إصدار مذكرات اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية

كان طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرات اعتقال ضد القادة الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم حرب تطوراً قانونياً هاماً. وقد دعمت التحليلات الشاملة لفريقنا القانوني وما قدمته العديد من المنظمات الشريكة والموثوقة التحقيقات التي أدت إلى هذا القرار. كما قدمت المنظمة أيضاً مذكرة قانونية إلى المحكمة الجنائية الدولية لدعم إصدار مذكرات الاعتقال.

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

شكل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ١٩ يوليو ٢٠٢٤ علامة فارقة في مساءلة الدول. ساهمت منظمة "القانون من أجل فلسطين" من خلال استضافة خبراء، وصياغة تفسيرات قانونية، وتشكيل الخطاب القانوني في إبراز أهمية ونتائج فتوى محكمة العدل الدولية.

يمكنك مشاهدة الجلسة التي ناقشت رأي محكمة العدل الدولية حول فلسطين، هنا أو الاطلاع على ملخص الرأي الاستشاري، من خلال الضغط هنا.

كانت الأشهر الاثني عشر الماضية صعبة للغاية، حيث كنت أحاول التكيف مع الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعبي، وفي الوقت نفسه كنت أتعامل مع الخوف والخسارة الفعلية لأحبائي. لكن الشيء الذي جعلني أستمر هو العمل الذي أقوم به مع منظمة "القانون من أجل فلسطين". منذ بداية الإبادة الجماعية، كنا في وضع الطوارئ، نحاول تغطية جميع الجوانب القانونية المرتبطة بالإبادة الجماعية المستمرة.

هدى أبو دقة، محامية ومنسقة ملتقى القانونيين من أجل فلسطين، منظمة "القانون من أجل فلسطين"

من نحن

تعزيز العمل القانوني الدولي والعدالة الدولية

تعمل منظمة القانون من أجل فلسطين على بناء شبكة عالمية من المهنيين القانونيين لتسهيل العمل القانوني المؤثر، والتأثير على السرديات العامة والخطابات المتخصصة والسياسات الرسمية نحو تبني نهج قائم على الحقوق في التعامل مع فلسطين. نهدف إلى تمكين المجتمعات المتضررة عبر رفع أصواتها، وتعزيز قدراتها القانونية، وربطها بالآليات القانونية الدولية. من خلال إشراك وجهات نظر متنوعة للخبراء، وتقديم محتوى قانوني شامل وموضوعي، وتوثيق التطورات القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بفلسطين، نسعى لدعم والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم، استنادًا إلى مبادئ القانون الدولي.

مهمتنا

من خلال منصتنا العالمية، نعمل على توحيد القانونيين والعلماء والمدافعين عن حقوق الإنسان لتعزيز حركة قانونية دولية قوية تدعم قضية فلسطين. رؤيتنا هي عالم تُحترم فيه حقوق الفلسطينيين وتُحمى على الصعيد الدولي، من خلال التزام مشترك بتحقيق العدالة، وضمان المساءلة، والتطبيق الفعال لمبادئ القانون الدولي.

رؤيتنا

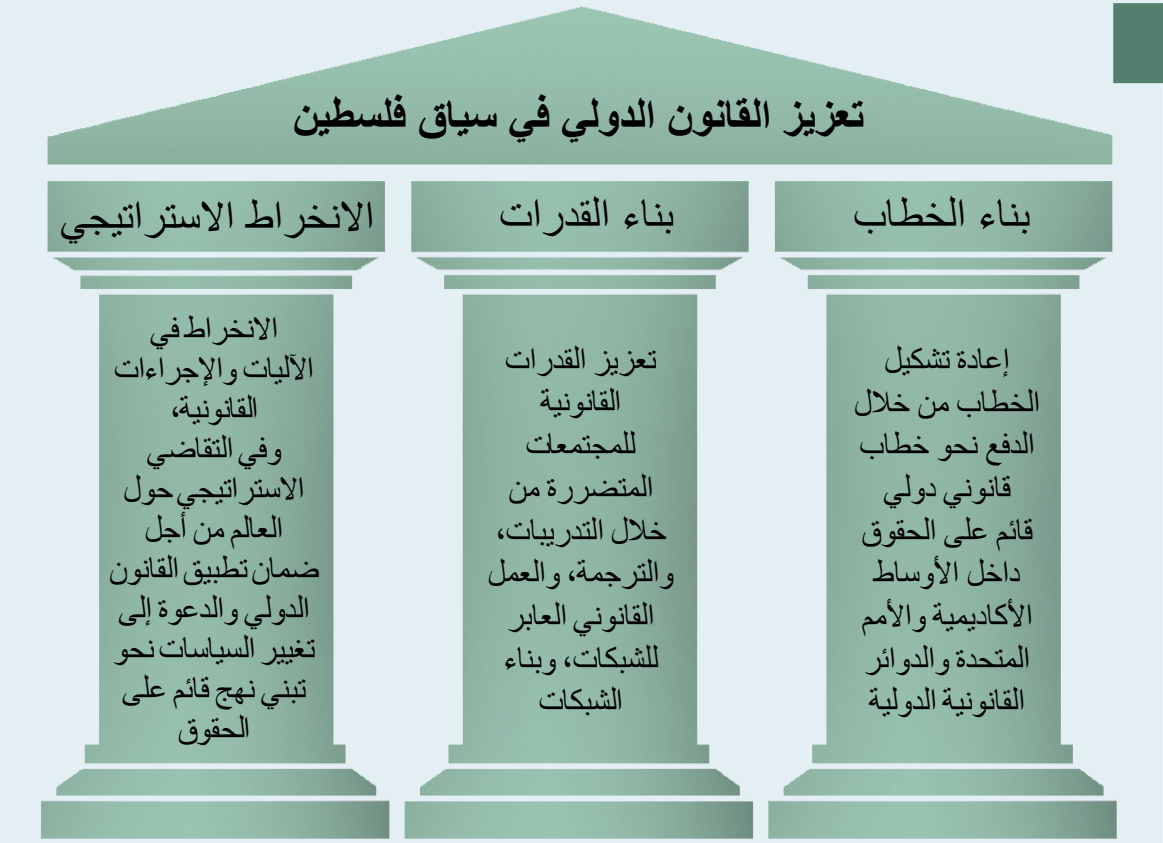

لمحة عن تأثيرنا

عملت منظمة "القانون من أجل فلسطين" بلا كلل لمعالجة الفجوة في المحاسبة القانونية الدولية تجاه الشعب الفلسطيني والتأثير في النقاش العالمي حول فلسطين. لقد وفرنا منصة للتحليل القانوني المتخصص وشجعنا شبكة واسعة من المحللين. وقد ساعدنا في تحسين فهم الجمهور وتوفير موارد عالية الجودة تتعلق بالمسائل القانونية حول فلسطين.

شاركت المنظمة في العديد من الفعاليات، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، وجامعة جنيف، ومعهد الجامعة الأوروبية، وأماكن أخرى مثل لاهاي، جنيف، غالواي، نيويورك، رام الله، عمان، بالإضافة إلى منتديات إلكترونية مختلفة.

4 فعاليات في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

1. فلسطين- إسرائيل: تقرير لجنة التحقيق ودور المجتمع الدولي في معالجة الإبادة الجماعية وتبني نهج قائم على الحقوق
2. كشف الأذى الذي يلحق بالنساء والأطفال في غزة، والحث على العمل لإنصاف حقوق الفلسطينيين.
3. مسؤولية الدول الثالثة في تنفيذ تدابير محكمة العدل الدولية لمنع الإبادة في غزة.
4. ظلال القمع: الاعتقال والتعذيب الاسرائيلي للفلسطينين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS COUNCIL

100+ متطوع	أسست المنظمة شبكة تضم أكثر من 100 متطوع من حول العالم من خبراء قانونيين، باحثين، أكاديميين وطلاب.
40+ مؤسسة شريكة	تعاونت المنظمة مع أكثر من 40 مؤسسة لتقوية الشبكة المؤسساتية العاملة على المساءلة القانونية
400+ متدرب	بناء القدرات: تم تدريب أكثر من 400 مشارك على القانون الدولي بشأن فلسطين.
300+ صفحة تحليل قانوني	أنتجت المنظمة أكثر من 300 صفحة من التحليل القانوني، قُدمت إلى المحكمة الجنائية الدولية والمقررين الخاصيين، ومنشورة بلغتين.
30 خبيراً في السردية القانونية والاجتماعية	حشدت المنظمة 30 خبيراً في القانون الدولي، والإبادة الجماعية، والتاريخ لبناء سردية اجتماعية قانونية وجلب العمق إلى النقاش حول الوضع في فلسطين.
2500+ خبرا منشورا	تم نشر أكثر من 2500 خبر في 52 تقريراً من سلسلة تقارير "المشهد الحقوقي لفلسطين": وهو تقرير أسبوعي شامل يراجع الديناميكيات القانونية للقضية الفلسطينية، ويمثل مرجعا أساسيا للحصول على تحديثات حول هذا الموضوع من منظور قانوني.

قدمت "القانون من أجل فلسطين" أيضاً تفسيرات قانونية لما يحدث في فلسطين وفي المحاكم الدولية إلى أكثر من 30 وسيلة إعلامية. كما دعمت عدة قضايا قانونية استراتيجية على المستوى الوطني ضد الدول والدول الثالثة من خلال مبادرة العدالة والمساءلة من أجل فلسطين.

فريق عالمي

يعمل فريق "القانون من أجل فلسطين" على نطاق عالمي في الأمريكتين وأوروبا وأفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا، مع تركيز خاص على فلسطين وإسرائيل. تحظى المنظمة بدعم أكثر من 100 متطوع مخلص و12 عضواً مرموقاً في مجلس الأمناء، يمثلون أكثر من 36 جنسية، بما في ذلك عدد كبير من الزملاء الفلسطينيين. التنوع في فريقنا يبرز التزامنا بالشمولية الثقافية والتمثيل الواسع.

من خلال الشراكات مع أكثر من 25 منظمة عالمية، نعمل باستمرار على تحسين عملياتنا وتوسيع نطاق وصولنا. كما تنفذ "القانون من أجل فلسطين" العديد من الأنشطة التدريبية وبناء القدرات المصممة خصيصاً لمتطوعينا، لتزويدهم بالمهارات الأساسية والمعرفة اللازمة للنهوض بمهمتنا بفعالية.

يعتمد هيكل اتخاذ القرار لدينا على أربع هيئات رئيسية تضمن الاتساق الاستراتيجي والإدارة الفعّالة عبر المنظمة. المجلس الإداري: يتألف من رؤساء الأقسام، ويحدد الاتجاهات الاستراتيجية ويشرف على العمليات، بما في ذلك تعيين المدير العام الذي يتولى الإشراف على الأنشطة اليومية والاتفاقيات القانونية. ومجلس الأمناء: الذي يقدم الدعم الاستشاري، ويعقد اجتماعات سنوية لتقييم التقدم. ومجلس المنسقين: والذي يتكون من منسقي الوحدات ويدير العمليات الروتينية. والجمعية العامة: وتنعقد سنوياً للموافقة على الميزانيات والسياسات، وتعزيز الشفافية والشمولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن وحدتنا المالية المخصصة، التي يديرها المدير المالي، تتعاون مع الأقسام الأخرى لإدارة المعاملات المالية وضمان المسؤولية المالية والرقابة.

> العمل مع "القانون من أجل فلسطين" فتح عينيّ على أهمية بناء الخطاب والمناصرة من خلال القانون من أجل الشعب الفلسطيني - وهو شعب تعرض بشكل مستمر للتهميش من قبل القانون الدولي ومؤسساته عبر التاريخ الحديث. كما ساعدني العمل مع المنظمة على إيجاد مجتمع من النشطاء السياسيين والقانونيين الشغوفين من جميع أنحاء العالم، الذين أستطيع أن أنمو فكرياً معهم بينما نعمل معاً نحو فلسطين حرة.

أنشيتا داسغوبتا، باحثة قانونة ومحررة في منظمة "القانون من أجل فلسطين"

فريق عالمي

12
عضوا في
مجلس الأمناء

أكثر من
25
شريك

أكثر من
36
جنسية

أكثر من
100
متطوع

المصدر: storyset on Freepik - Location Image by juicy_fish on Freepik

الرد على
الإبادة الجماعية

الرد على الإبادة الجماعية المستمرة

تعمل منظمة "القانون من أجل فلسطين" منذ أكتوبر/تشرين أول 2023، على مدار الساعة ضمن استجابةً طارئة للعدوان على غزة ولجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني. ونتيجةً للوضع الخطير، سارعت المنظمة إلى تعديل عملياتها لتشمل "خطة عمل طارئة". بالتعاون مع خبراء ومنظمات ودول، ركزت المنظمة جهودها على منع الإبادة الجماعية، وتوثيق الخطابات التي تظهر نية الإبادة بدقة، وتقديم التحليل القانوني اللازم لكل من المنصات العامة والمؤسسات القانونية لضمان محاسبة الجناة بجميع الوسائل القانونية المتاحة.

يركز عملنا على:

1. توثيق نية الإبادة الجماعية في قاعدة بيانات متاحة للمحامين، ولهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام.
2. تقديم تحليل قانوني شامل لجريمة الإبادة الجماعية ومذكرة أصدقاء المحكمة بشأن المسائل القضائية ذات الصلة إلى المحكمة الجنائية الدولية.
3. التأثير على الدول من خلال زعمائها السياسيين وأعضائها البرلمانيين وسفرائها، لإطلاعهم على واجباتهم القانونية لمنع الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها.
4. الانخراط مع الهيئات الدولية والإقليمية، والإجراءات والآليات الأخرى للتعامل مع الإبادة الجماعية المستمرة.
5. تحفيز الخبراء العالميين للمشاركة في الحوار والبحث بشأن منع الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها.
6. تنظيم فعاليات تضم متحدثين خبراء، بهدف تطوير الخطاب القانوني والاجتماعي-القانوني حول فلسطين.

> مع وصول الاعتداء الإبادي الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني إلى مستوى غير مسبوق، بدأت حالة الإفلات القانوني التام التي تمتعت بها إسرائيل تهتز أخيراً. يتجلى ذلك ليس فقط من خلال الإجراءات القانونية الجارية في المحاكم الدولية والأمم المتحدة والمحاكم الوطنية، بل أيضاً من خلال الحركات الشعبية الواسعة التي برزت خلال العام الماضي دعماً لفلسطين.

أنيشا باتيل، عضوة مجلس الإدارة، القانون من أجل فلسطين

توثيق نية الإبادة الجماعية

منذ 7 أكتوبر/تشرين أول 2023، جمعت منظمة "القانون من أجل فلسطين" أدلة واسعة على نية الإبادة الجماعية والتحريض على العنف من قبل المسؤولين الإسرائيليين والشخصيات العامة ضد الفلسطينيين. يتم حفظ هذه التصريحات في قاعدة بيانات عامة متاحة للمحامين، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام.

تسجل قاعدة البيانات المحدثة باستمرار أكثر من 500 حالة تدلل على نية الإبادة الجماعية، مأخوذة من تصريحات رسمية، ومصادر إخبارية، ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، صادرة عن مجموعة متنوعة من الجهات، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين، والمشرعين، والصحفيين.

الهدف من قاعدة البيانات هو توفير مورد حيوي للمجتمع القانوني لاستخدامه في إثبات نية ارتكاب جرائم مختلفة، بما في ذلك الإبادة الجماعية. النية الإجرامية، أو ما يُعرف ب mens rea، غالباً ما تكون من أصعب العناصر إثباتاً. ومع ذلك، خلال الأشهر القليلة الماضية، تم التصريح بشكل علني وصريح عن هذه النية من قبل قادة إسرائيليين، بما في ذلك رئيس الوزراء، ورئيس الدولة، وأعضاء بارزون في الحكومة، وقادة عسكريون. وتُشكل هذه التصريحات بوضوح نية ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

> الخطاب المُروج من قبل المسؤولين العموميين، وكذلك من قبل الجمهور الأوسع، يعكس عقوداً من السوابق التي تنطوي على تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم بكراهية والتحريض ضدهم. تعكس تصريحات أعضاء الحكومة سياسة دولة تستهدف المدنيين الفلسطينيين عمداً وتوجه رسالة واضحة للعسكريين للتصرف وفقاً لذلك.

مديرة القسم القانوني لعدالة د. سهاد بشارة في رسالة موجهة إلى كبار القادة القانونيين الإسرائيليين، مطالبة بإجراء تحقيق في التصريحات الصادرة عن الشخصيات العامة التي قد تحرض على الإبادة الجماعية.

LAW FOR PALESTINE **INTENT**

جميع المواضيع — All Themes

- + أذى المدنيين — Civilian Harm
- + نية الإبادة الجماعية — Genocidal Intent
- + التهجير القسري — Forced Displacement
- + العقاب الجماعي — Collective Punishment
- + نزع الإنسانية — Dehumanisation
- + تدمير البنية التحتية — Destruction of Infrastructure
- + التجويع — Starvation
- + التعذيب — Torture

القطاعات — SECTORS

- + جميع القطاعات — All Sectors
- + القوات المسلحة — Armed Forces
- + صناع القرار — Decision Makers
- + المشرعون — Legislators
- + الشخصيات العامة — Public Figures
- + الموظفون الحكوميون السابقون — Former Government
- + وسائل الإعلام — Media

أخرى — Other

فئات قاعدة البيانات المحدثة حول نية الإبادة الجماعية.
قاعدة البيانات الكاملة متاحة هنا

قاعدة بيانات حول نية الإبادة الجماعية

إجمالي 400 تصريح* نُشرت حتى تموز 2024

121
تصريحاً من قِبل المشرعين – أعضاء الكنيست

56
تصريحاً من أفراد القوات المسلحة

62
تصريحاً من الشخصيات العامة

35
تصريحاً من المسؤولين الحكوميين السابقين

26
تصريحاً من قادة إسرائيليين

104
تصريحات من وسائل الإعلام والشخصيات المؤثرة

> قامت منظمة "القانون من أجل فلسطين" بمراجعة حالات تعتقد أن المسؤولين الإسرائيليين وشخصيات عامة أخرى حرّضوا فيها على الإبادة الجماعية. تشمل قائمتها بعض تصريحات وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير.

المصدر: بي بي سي، 27 أغسطس 2024

> توفر لنا قاعدة البيانات أساساً شاملاً من الأدلة لتتبع اللغة التي تحرّض على الإبادة الجماعية الإسرائيلية

راز سيغال وبيني غرين، باحثان بارزان في مجال الإبادة الجماعية عبر الجزيرة

* تم جمع أكثر من 500 تصريح، وتم نشر ما يزيد عن 400 تصريح حتى الآن. يتم تحديث قاعدة البيانات بانتظام

التحليل القانوني وتقديمات المحكمة الجنائية الدولية

عملت منظمة "القانون من أجل فلسطين" باستمرار على إنتاج تحليل قانوني لجريمة الإبادة الجماعية لتقديمه إلى هيئات قانونية مختلفة. بدعم من اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، وشبكة واسعة تضم ١٥ مؤسسة حقوقية وطنية في العالم العربي بالإضافة إلى 5 نقابات محامين وطنية، قدمنا مذكرة شاملة إلى مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية. هذه المذكرة مكونة من 250 صفحة، تم إعدادها بدقة متناهية من قبل محللين قانونيين خبراء، تشير إلى أفعال منهجية ومدروسة تتوافق مع معايير الإبادة الجماعية في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948. أُطلقت هذه المذكرة في مؤتمر صحفي عقد بالتزامن في رام الله وأمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وقد دعت هذه المذكرة إلى اتخاذ إجراءات قانونية دولية عاجلة، وحثت مكتب المدعي العام على توسيع تحقيقاته الجارية وإعطاء الأولوية لهذه الادعاءات الخطيرة. أكد هذا الجهد على لحظة حاسمة في القانون الجنائي الدولي، تهدف إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الصارخة ضد الشعب الفلسطيني، وقد تم توفير المذكرة باللغتين الإنجليزية والعربية.

الأهداف الرئيسية للمذكرة المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية

1. إثبات نية الإبادة الجماعية تاريخياً ومنذ العدوان على غزة.
2. توضيح كيف حققت أفعال إسرائيل المعايير القانونية لسلوك الإبادة الجماعية.
3. تفصيل كيفية توافق التحقيق في الإبادة الجماعية في غزة مع السوابق القانونية الدولية.

> تقدر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ICHR) في فلسطين بشدة تعاونها مع منظمة "القانون من أجل فلسطين"، خاصة في مجالات القانون الدولي والمناصرة. لعبت هذه الشراكة دوراً رئيسيًا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين على الساحة الدولية. معاً، ركزنا على معالجة مسؤولية الدول الثالثة لإنهاء الإبادة الجماعية في غزة، وتنظيم فعاليات هامة، وتقديم مذكرة إلى المحكمة الجنائية الدولية. خبرة "القانون من أجل فلسطين" في القانون الدولي عززت بشكل كبير جهود المناصرة التي تقوم بها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
>
> الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ICHR) - فلسطين

في 6 آب 2024، قدمت منظمة "القانون من أجل فلسطين" مذكرة صديق المحكمة إلى المحكمة الجنائية الدولية، بعد قرار الدائرة التمهيدية، الذي منح المنظمة، من بين آخرين، الإذن بتقديم ملاحظاتها. تناولت هذه المذكرة القانونية أسئلة تتعلق باختصاص المحكمة الجنائية الدولية في سياق طلب المدعي العام إصدار مذكرات اعتقال في التحقيق الجاري في الوضع في دولة فلسطين. دعت "القانون من أجل فلسطين" الدائرة التمهيدية للمحكمة إلى الانتباه إلى والتصرف بناء على إلحاح الوضع، مع مراعاة كل من أهداف المحكمة والأسس القانونية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وخطورة الجرائم قيد التحقيق.

الجدير بالذكر أن مذكرة منظمة "القانون من أجل فلسطين" أشير إليها عدة مرات من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في استجابته الموحدة للملاحظات الواردة من مختلف الأطراف. كما أشار المدعي العام إلى مذكرة المنظمة بشأن اختصاص المحكمة، بما في ذلك القضايا المتعلقة باتفاقيات أوسلو.

التمكين القانوني الاستراتيجي

رسائل باسم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في غزة

تعاونت "القانون من أجل فلسطين" مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، بما في ذلك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان، ومنظمة الحق، لصياغة رسائل تدعو للعمل بشأن الإبادة الجماعية في غزة ووضع حد للتهجير القسري للفلسطينيين داخل غزة.

الرابط: عرض الرسالة

مقال رأي عن قاعدة بيانات النية لارتكاب الإبادة الجماعية على الجزيرة (14 يناير 2024)

استناداً إلى قاعدة البيانات الموسعة للقانون من أجل فلسطين، كتب الباحثان البارزان البروفيسور راز سيجال والبروفيسور بيني غرين مقالاً لموقع الجزيرة نت، اعتمدا فيه على البيانات التي جمعتها "القانون من أجل فلسطين"، والتي تشمل أكثر من 500 تصريح، لدعم الحجة حول النية لارتكاب الإبادة الجماعية وراء السياسات الإسرائيلية. وقد أظهرت قاعدة البيانات أن إثبات النية في قضية الإبادة الجماعية ضد إسرائيل ليس بالأمر الصعب.

الرابط: عرض المقال

عملت "القانون من أجل فلسطين" مع أصحاب المصلحة العالميين والإقليميين لإطلاق تحقيقات، ووقف التواطؤ، وتوحيد استخدام الإطار القانوني للإبادة الجماعية في الخطاب الدولي بشأن الجرائم المرتكبة في غزة من قبل إسرائيل.

النداء القانوني إلى منظمة التعاون الإسلامي (17 أكتوبر 2023)

أصدرت "القانون من أجل فلسطين" بالتعاون مع منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) نداءً إلى حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC)، مسلطاً الضوء على الهجوم الشديد والمستمر على الشعب الفلسطيني في غزة. الرسالة تصنف هذه الأفعال كإبادة جماعية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية ونظام روما الأساسي، إلى جانب أنها سياسة تطهير عرقي. وتدعو الرسالة إلى الوقاية والمساءلة من خلال الوسائل القانونية. وهكذا، كانت منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم ٥٧ دولة عضواً، أول منظمة دولية تتبنى موقفاً مفاده أن الأحداث الجارية في غزة تشكل إبادة جماعية.

الرابط: عرض الرسالة

رسائل إلى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي (12-19 نوفمبر 2023)

حثت "القانون من أجل فلسطين" 13 وزيراً من وزراء خارجية الاتحاد لأوروبي على إعادة تقييم دعمهم للعمليات العسكرية الإسرائيلية في بلدانهم، مشيرة إلى احتمال اعتبارهم متواطئين في الإبادة الجماعية المستمرة في غزة إذا استمر ذلك.

الرابط: عرض الرسالة

الدروس المستفادة من السياق الفلسطيني غالباً ما تنطبق على صراعات عالمية أخرى، مما يبرز الحاجة إلى النهج الشامل والمتعاطف

لقد عمقت "القانون من أجل فلسطين" فهمي لحقوقي الإنسانية بشكل كبير، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. لقد منحتني هذه التجربة نظرة ثاقبة قيمة حول الخلل البنيوي في صراعات القوة وتداعياتها على القانون الدولي والعدالة، مما يبين كيفية تأثيره العميق على حياتي وحياة شعبي. عملي مع "القانون من أجل فلسطين" عزز إيماني بأهمية أطر القانون ومؤسساته مثل المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة الجناة وتحقيق العدل للضحايا.

هذه التجربة أضاءت أيضاً الترابط بين القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان على مستوى العالم. الدروس المستفادة من السياق الفلسطيني غالباً ما تنطبق على صراعات عالمية أخرى، مما يبرز الحاجة إلى نهج شامل ومتعاطف في الأزمات الإنسانية.

بشكل مثير للسخرية، كشخص شكك ذات يوم في تأثير المناصرة، زادت "القانون من أجل فلسطين" من تقديري للنشاط الشعبي والدور الذي تلعبه المنظمات المحلية والدولية في قيادة التغيير. وقد أظهرت لي أن الحلول المستدامة تتطلب غالباً التعاون والمشاركة مع الهيئات الدولية، بدلاً من مجرد انتقاد هذه الآليات.

بالنظر إلى المستقبل، أتصور مساهمة منظمتي بشكل هادف في الدور المحوري الذي تلعبه حركة تحرير فلسطين من الاستعمار وضمان محاسبة الجناة. وقد جددت هذه التجربة أملي في إمكانية السعي إلى تحقيق العدالة بشكل منهجي، وأنه، حتى الجهود الصغيرة، يمكن أن تدفع الوعي الدولي بشأن فلسطين والمحاسبة. إن رؤية التأثير الملموس لعملنا أظهرت لي أن التغيير الحقيقي ممكن، ليس فقط لفلسطين، بل وللمجتمعات المضطهدة في كل مكان.

هديل مبارك، منسقة وحدة الإعلام
القانون من أجل فلسطين

مجموعة خبراء دراسات الإبادة الجماعية

تم إنشاء مجموعة خبراء دراسات الإبادة الجماعية (SGEG) في أكتوبر 2023، وهي تجمع لخبراء متخصصين في دراسات الإبادة الجماعية ملتزمين بمعالجة ومنع الإبادة الجماعية الجارية في فلسطين. بدافع إحساس عميق بالإلحاح، تهدف المجموعة إلى تعبئة مجموعة متنوعة من الخبراء ذوي المعرفة المتخصصة.

لتحقيق أهدافها، قامت المجموعة بمبادرات استراتيجية متعددة. لقد صاغت وشاركت في توقيع رسائل موجهة إلى الجمهور، والمؤسسات الأكاديمية، والدول، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، والأمم المتحدة، داعية إلى تدخل عاجل، وإلى المساءلة. بالإضافة إلى ذلك، شاركت المجموعة في الخطاب العام المتخصص من خلال الندوات عبر الإنترنت والمقابلات، للوصول إلى جمهور واسع لزيادة الوعي والدعوة للتصرف. كما تسعى المجموعة إلى إثراء الأدبيات الأكاديمية وغير الأكاديمية حول الإبادة الجماعية في فلسطين، من خلال نشر المقالات الافتتاحية، والدراسات، والمذكرات، ونقاط النقاش.

الأهداف الرئيسية لمجموعة خبراء دراسات الإبادة الجماعية هي ثلاثة

1. تعزيز وإضفاء الشرعية على النقاش حول الإبادة الجماعية في السياق الفلسطيني.
2. العمل كجماعة ضغط من أجل الضغط على الدول والمؤسسات الدولية للوفاء بمسؤولياتها في منع ومعالجة الإبادة الجماعية.
3. تعزيز إنتاج الأدبيات الأكاديمية المتعلق بالإبادة الجماعية في فلسطين، والذي يمثل مصدراً قيماً لحركة حقوق الفلسطينيين.

> مجموعة خبراء دراسات الإبادة الجماعية هي تماماً كما وصفت - أشخاص يعرفون ما تتضمنه عمليات الإبادة الجماعية. خلال العام الماضي، اجتماعنا معًا ساهم في تعزيز النقاش حول الإبادة الجماعية ومكننا من اتخاذ إجراءات في لحظات محورية.

البروفيسور داميان شورت، باحث في مجال الإبادة الجماعية وعضو في مجموعة خبراء دراسات الإبادة الجماعية.

فعالياتنا لمنع الإبادة الجماعية وتحقيق المساءلة

قامت "القانون من أجل فلسطين" بتنظيم العديد من الفعاليات لزيادة الوعي، وتطوير التحليل القانوني، وتوسيع النقاش الاجتماعي والقانوني حول الإبادة الجماعية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني. شارك ممثلون من أكثر من 40 دولة عبر قارات مختلفة في فعاليات المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات ثنائية مع ممثلي الدول لتذكيرهم بالتزاماتهم بمنع ومعاقبة جرائم الإبادة الجماعية. فيما يلي بعض الفعاليات التي نظمتها المنظمة خلال العام الماضي:

17 أكتوبر/تشرين أول 2023
ندوة بعنوان: غزة على حافة الهاوية: نوايا إسرائيل للإبادة الجماعية

الرابط

12 ديسمبر/كانون أول 2023
منظمة القانون من أجل فلسطين تحث على اتخاذ إجراءات سريعة ضد الإبادة الجماعية في غزة خلال حلقة نقاش في الأمم المتحدة

الرابط

28 مارس/آذار 2024
ندوة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول الدمار الذي لحق بالنساء والأطفال في غزة، والحث على اتخاذ إجراءات من أجل حقوق لفلسطينيين

الرابط

7 مايو/أيار 2024
"القانون من أجل فلسطين" تحث على التحرك الدولي ضد الإبادة الجماعية في غزة في ندوة في جنيف

الرابط

9 مايو/أيار 2024
ندوة تسلط الضوء على دور المحكمة الجنائية الدولية في معالجة الإبادة الجماعية في غزة وتبعات أوامر الاعتقال

الرابط

20 يونيو/حزيران 2024
مجلس حقوق الإنسان يستضيف مناقشة نقدية حول تقرير لجنة تحقيق الأمم المتحدة: الحث على اتخاذ إجراءات عالمية ضد الإبادة الجماعية

الرابط

19 يوليو/تموز 2024
منظمة القانون من أجل فلسطين وجامعة Boğaziçi تستضيفان حلقة نقاشية في اسطنبول على هامش مؤتمر "إعادة التفكير في القانون الدولي بعد غزة"

الرابط

أنشطتنا الأساسية

أنشطتنا الأساسية

تعمل "القانون من أجل فلسطين" على تحقيق أهدافها من خلال الاستفادة من قوة الشبكات والمشاركة. لقد مكّننا هذا النهج من تعزيز رسالتنا وتحقيق تقدم ملموس. من خلال تعزيز العلاقات القوية والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، قمنا بتوسيع تأثيرنا وعملنا بشكل أكثر فعالية لتحقيق أهدافنا.

أثناء تنفيذ خطة العمل الطارئة منذ أكتوبر/تشرين أول، واصلنا تطوير أنشطتنا الأساسية الموجودة مسبقاً، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من تعزيز النهج القائم على الحقوق في قضية فلسطين. يوضح هذا القسم مجالات عملنا الأساسية.

> في مؤسسة القانون من أجل فلسطين، عمل زملائي بلا كلل أو ملل، وغالباً مع تحمل مخاطر شخصية لأولئك الذين يعملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لجمع الأدلة والتفاعل مع الدول، مطالبين باتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد هذه الجرائم. [...] من الواجب على جميع أفراد المجتمع بناء قضية ضد مجرمي الإبادة الجماعية وتقديمهم إلى العدالة.

هانا برونسما
باحثة قانونية، القانون من أجل فلسطين
خلال ندوة في الأمم المتحدة في نيويورك، لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (CEIRPP).
12 ديسمبر/كانون أول 2023
شاهد الجلسة الكاملة هنا

التقرير الأسبوعي للمشهد الحقوقي لفلسطين

مجموعة العمل الخاصة بقانون البحار

ملتقى القانونيين من أجل فلسطين

مدونة القانون الدولي وفلسطين

دعم التقاضي الاستراتيجي
مبادرة العدالة والمساءلة من أجل فلسطين

تعزيز الوصول القانوني وبناء القدرات

التقرير الأسبوعي للمشهد الحقوقي لفلسطين

يعتبر التقرير الشامل للمشهد الحقوقي لفلسطين، المتوفر أسبوعيا باللغتين العربية والإنجليزية، مرجعاً أساسياً لاستعراض التطورات القانونية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. يُعد هذا التقرير مورداً ضرورياً لأي شخص يبحث عن تحديثات بشأن هذه القضية من منظور قانوني.

تكمن أهمية هذا التقرير في قدرته على سد الفجوة بين التطورات القانونية المعقدة وبين المهنيين القادرين على إحداث التغيير. من خلال توفير تحديثات دقيقة وفي الوقت المناسب لأكثر من سبعة آلاف محترف، تضمن "القانون من أجل فلسطين" إبقاء جمهور واسع على اطلاع ومشارك في التغيرات المستمرة للمشهد القانوني.

إضافة إلى ذلك، يُرسل هذا التقرير إلى السفارات والبعثات الدبلوماسية في فلسطين والأمم المتحدة وعالمياً، بالإضافة إلى البرلمانيين والسياسيين وأعضاء اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، وموظفي الأمم المتحدة، والأكاديميين، والباحثين، والطلاب، والناشطين، والمحامين حول العالم. كما يتم تسليط الضوء على التقرير بين الفينة والأخرى ضمن نشرة أخبار المنظمات غير الحكومية التي تنشرها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف (CEIRPP).

تُمكّن هذه المبادرة المهنيين من البقاء في طليعة المناصرة والتحليل القانوني.

يُقدم التقرير معلومات لأكثر من سبعة آلاف قانوني وسياسي وباحث حول العالم عن:

1. القرارات القضائية والمواقف والأوامر الصادرة عن الهيئات الفلسطينية، الإسرائيلية، العربية والدولية الرسمية.
2. إصدارات منظمات حقوق الإنسان.
3. مقالات رأي وتحليلات.
4. مؤتمرات وفعاليات حقوق الإنسان.

> برزت "القانون من أجل فلسطين" بسرعة كمورد لا غنى عنه للحصول على معلومات دقيقة وحرجة عن فلسطين والقانون الدولي في الوقت المناسب. في وقت يواجه فيه النظام القانوني الدولي تحديات خطيرة على مستوى العالم، تصبح أهمية تعزيز الوعي العالمي بتجربة فلسطين في هذا الصدد أكثر أهمية من أي وقت مضى - وتستمر "القانون من أجل فلسطين" في لعب دور رئيسي في هذا السياق.
>
> د. أرضي إمسيس
> أستاذ القانون بجامعة كوينز

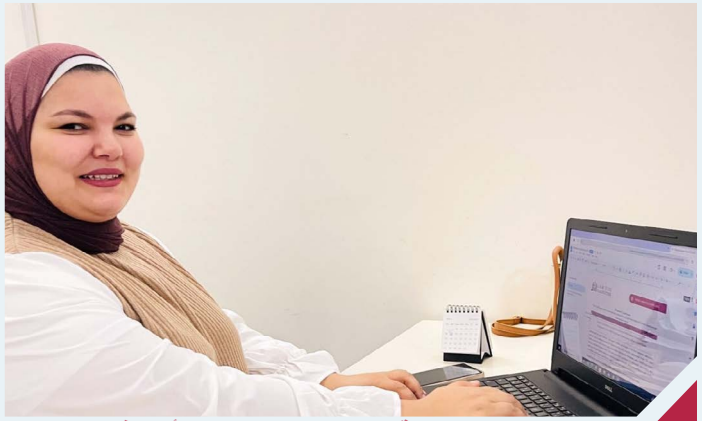

رزون عيسى، منسقة ملتقى القانونيين من أجل فلسطين، أثناء تحضير التقرير

ملتقى القانونيين من أجل فلسطين

ينطوي ملتقى القانونيين من أجل فلسطين التابع لـ "القانون من أجل فلسطين" على أكثر من 1,450 عضواً، من بينهم حقوقيون ومحامون وصانعو سياسات. ويوفر الملتقى طيفاً واسعاً من المعرفة القانونية عبر عضويته المتنوعة.

خلال هذا العام، استضاف الملتقى 6 ندوات عبر الإنترنت، جذبت أكثر من 1,500 مشارك من مختلف أنحاء العالم وحققت 25,000 مشاهدة على يوتيوب. تم نشر النصوص الكاملة وملخصات معظم الندوات باللغتين العربية والإنجليزية، وأحياناً بلغات إضافية مثل الألمانية والفرنسية.

أهداف الملتقى تتمحور حول تطوير الخطاب القانوني المتعلق بفلسطين وإسرائيل والقانون الدولي، وتزويد الخطاب بأجندة قائمة على الحقوق ورؤى تقدمية، وتعزيز الاتصال والتنسيق بين الأعضاء، وتطوير قدرات المحامين، وتصنيف القدرات - ومعرفة الثغرات- لسد الفجوات واستغلال نقاط القوة، ووضع استراتيجيات العمل القانوني.

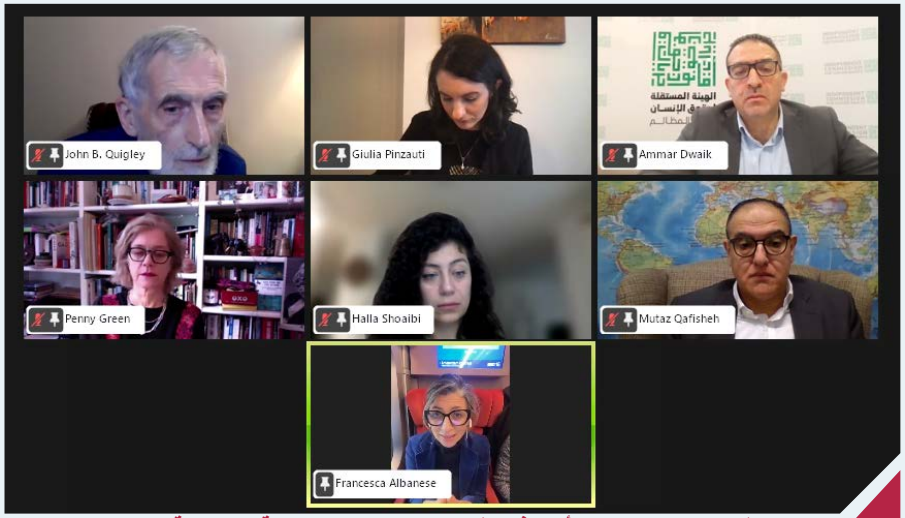

ندوة نظمتها "القانون من أجل فلسطين" بالتعاون مع الهيئة المستقلة ICHR، حيث تم جمع خبراء عالميين لمناقشة الإبادة الجماعية المستمرة في غزة من منظور قانوني دولي من أجل عمل عالمي.

مجموعة العمل الخاصة بقانون البحار

تسعى مجموعة العمل الخاصة بقانون البحار التابعة لـ "القانون من أجل فلسطين" إلى بناء خبرة قانونية وقدرات متقدمة تتعلق بالقانون البحري في سياق فلسطين والاحتلال الإسرائيلي.

ما تقدمه مجموعة العمل الخاصة بقانون البحار:

1. الوصول إلى المعرفة المتخصصة والنقاشات المتعلقة بالقانون البحري الدولي.
2. الدعم التنظيمي لإدارة وتنظيم اجتماعات مجموعة العمل.
3. توفير المعاهدات والوثائق البحرية اللازمة للأعضاء.
4. منصات رقمية للتواصل المستمر والتعاون بين أعضاء المجموعة.
5. الدعم في تنظيم السفر والإقامة للاجتماعات الحضورية للمجموعة.

> أقامت جمعية المستشارين في قانون البحار الدولي (ASCOMARE) شراكة قوية مع "القانون من أجل فلسطين"، حيث تعاونت على تطوير وتنسيق العديد من مبادرات قانون البحار. وبناءً على نجاح التدريب رفيع المستوى حول قانون البحار وفلسطين الذي عُقد في يوليو/تموز – أغسطس/آب 2023، تعزز هذه الشراكة الحوار الهادف وتعمق الفهم للقضايا الحرجة المحيطة بإدارة المناطق البحرية وتطبيق القانون الدولي للبحار في السياق الفلسطيني.
>
> **بيراندريا لوتشي، رئيس منظمة ASCOMARE**

مدونة القانون الدولي وفلسطين

مدونة القانون وفلسطين هي منصة بارزة تُخصص لتقديم تحليل قانوني متعمق حول قضية فلسطين-إسرائيل. باعتبارها أول مدونة قانونية متخصصة في هذا المجال، تهدف إلى تقديم رؤى شاملة وحلول قانونية تُعزز الخطاب القانوني الدولي، وخاصة فيما يتعلق بفلسطين والاحتلال الإسرائيلي. منذ أكتوبر/تشرين أول 2023، نشرت "القانون من أجل فلسطين" أكثر من 10 مقالات بحثية باللغتين العربية والإنجليزية.

تحتوي المدونة على مقالات أعدها خبراء دوليون وباحثون خبيرون من المجتمعات المتضررة، لتعزيز الفهم القانوني من زوايا متعددة. من المساهمين البارزين في المدونة، كاثرين غالاغر، محامية أولى في مركز الحقوق الدستورية، والدكتورة شهد حموري؛ محاضرة في القانون بجامعة كينت، والبروفيسور بيني غرين؛ أستاذة القانون والعولمة في جامعة كوين ماري في لندن.

من خلال تقديم محتوى قانوني متعدد الأوجه وموضوعي، فإن مدونة القانون الدولي وفلسطين تمثل المصدر الأساسي لأي شخص يسعى إلى التعامل بعمق مع الأبعاد القانونية للسياق الفلسطيني.

كجزء من هذه المدونة، بدأت "القانون من أجل فلسطين" في نشر مجموعات قانونية، أولها صدر في 24 سبتمبر/أيلول 2024. وتحتوي هذه المجموعة على قرارات الأمم المتحدة الرئيسية التي تدعو إلى فرض عقوبات وحظر السلاح على الدول التي تنتهك المعايير القانونية الدولية. تهدف هذه المجموعات إلى تزويد الدول ومنظمات المجتمع المدني والباحثين بسجل شامل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع. ومن خلال توثيق هذه القرارات المهمة، تسعى منظمة القانون من أجل فلسطين إلى تسليط الضوء على كيفية تعامل المجتمع الدولي تاريخياً مع انتهاكات القانون الدولي.

أحد الأهداف الأساسية للمشروع أن يكون بمثابة مرجع رئيسي للانتهاكات الخطيرة المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي، وخاصة وجوده غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من خلال تحديد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك القرار الأخير في 18 سبتمبر 2024، يهدف مشروع القانون من أجل فلسطين إلى دعم جهود المساءلة والدفع نحو اتخاذ تدابير فعالة ضد انتهاكات القانون الدولي. ويجري حالياً تطوير العديد من هذه المجموعات استجابةً للمتطلبات المتطورة للحركة القانونية الدولية من أجل فلسطين.

نُشر في 24 يناير 2024. اقرأ هنا.

بقلم البروفيسور بيني غرين. بروفيسورة قانون دولي وعولمة في جامعة الملكة ماري في لندن. نشر في 22 نوفمبر 2023. اقرأ هنا.

دعم التقاضي الاستراتيجي
مبادرة العدالة والمساءلة من أجل فلسطين

ردّاً على الانتهاكات المستمرة في غزة، تم إنشاء مبادرة العدالة والمساءلة من أجل فلسطين JA4P من قبل معهد فلسطين للدبلوماسية العامة، والمركز الأوروبي للدعم القانوني، والقانون من أجل فلسطين. تلتزم هذه المجموعة القوية باتخاذ إجراءات قانونية ضد المتواطئين في الجرائم داخل فلسطين، باستخدام الأطر القانونية المحلية والدولية لمعالجة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

النهج الاستراتيجي والنموذج التعاوني

تتبنى مبادرة العدالة والمساءلة من أجل فلسطين JA4P نموذجاً لامركزياً يفعّل الفروع المحلية في ألمانيا وهولندا، حيث تعمل فرق قانونية محلية بدعم منسق. وتشمل نشاطاتهم:

- تمويل الإجراءات القانونية والتحقيقية.
- الخبرة في مجال المناصرة والاتصالات الاستراتيجية.
- تجنيد المتطوعين ودعم البحث القانوني.
- المساعدة في تحديد المدعين ورفع القضايا القانونية.

الأثر والانجاز:

لقد شهدت مبادرتنا إنجازات ملحوظة

- في ألمانيا، قمنا برفع قضايا قانونية ضد المسؤولين من أجل وقف صادرات الأسلحة من خلال طلبات عاجلة.
- في هولندا، قمنا بالانخراط مع السلطات في حوارات أتبعناها بإجراءات قانونية ضد ممارسات الدولة.
- في فرنسا، قمنا بإرسال تحذيرات أولية تُمهّد الطريق للمزيد من الإجراءات القانونية والدعوات العامة.

ولم تؤثر هذه الجهود على المناقشات القانونية والسياسية فحسب، بل جذبت اهتماماً إعلامياً واسعاً من قنوات إعلامية مثل الجزيرة، رويترز، تايمز اوف إسرائيل، وكالة الأناضول، إذاعة صوت ألمانيا، ودير شبيغل، مما عزز الوعي الدولي وحفّز التفاعل الجماهيري.

رفعت مجموعة من المحامين الألمان، نيابة عن عائلتين من غزة، شكوى جنائية ضد مسؤولين في الحكومة الألمانية، بتهمة التواطؤ والتحريض على ارتكاب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة من خلال تزويد إسرائيل بالأسلحة وإصدار تصاريح التصدير ذات الصلة. وقد حظيت هذه الدعوى بدعم من منظمات المجتمع المدني ELSC (المركز الأوروبي للدعم القانوني)، و PIPD (معهد فلسطين للدبلوماسية العامة) والقانون من أجل فلسطين في إطار مبادرة العدالة والمساءلة من أجل فلسطين.

الصورة: مؤتمر صحفي لمبادرة JA4P حول القضية الجنائية ضد مسؤولين حكوميين ألمان، فبراير 2024.

تعزيز الوصول القانوني وبناء القدرات

تكرّس "القانون من أجل فلسطين" جهودها لكسر الحواجز اللغوية وجعل الوثائق القانونية الحيوية في متناول الناطقين باللغة العربية. تضمنت الإنجازات الأخيرة ترجمة أقسام من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ووثائق بالغة الأهمية من المحكمة الجنائية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تم ترجمة ونشر ست مقالات علمية من منصات أكاديمية لضمان توفر رؤى قانونية مهمة باللغة العربية.

إن متطوعينا المتفانين يشكلون أهمية بالغة في هذه العملية، حيث يعملون بلا كلل للتغلب على الحواجز اللغوية وتعزيز فهم العمليات القانونية التي تؤثر على المجتمع. ويمتد هذا الالتزام بالشمولية والتواصل الفعال إلى فعالياتنا وندواتنا، حيث نقوم بتوفير ترجمة فورية، مما يضمن مشاركة الجميع بشكل كامل والمساهمة بشكل هادف.

من خلال هذه الجهود، لا تعمل منظمة القانون من أجل فلسطين على تسهيل الفهم والمشاركة بشكل أفضل في العملية القانونية فحسب، بل تعمل أيضاً على تعزيز القدرة المهنية للأفراد القادرين على إحداث التغيير.

تدريب موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين.

المشاركون في دورة تدريبية.

وتشكل مبادراتنا في الترجمة جزءاً من التزام أوسع لبناء القدرات

مبادرات تدريبية:

نجحت "القانون من أجل فلسطين" في تدريب أكثر من 250 صحفياً ومحامياً في توثيق الجرائم الدولية من خلال مجموعة من الفعاليات التي عُقدت في أشكال وأماكن مختلفة. عقدت دورات تدريبية بارزة في إسطنبول (أكتوبر/تشرين أول 2023)، والتدريبات عبر الإنترنت (نوفمبر/تشرين ثاني 2023 ويوليو/تموز 2024)، وفي الأردن (فبراير/شباط 2024). منح المشاركين المهارات الأساسية لتحديد انتهاكات القانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها. ركزت جلسة متخصصة لتدريب فريق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على القانون الدولي الإنساني والجنائي، والتي عقدت عبر الإنترنت في ديسمبر 2023.

التعاون الأكاديمي:

تعاونت "القانون من أجل فلسطين" مع العديد من المؤسسات الأكاديمية لتعزيز التعليم القانوني والمساءلة.
أقيمت محاضرات في جامعة بيرزيت في 17 يناير/كانون ثاني 2024، ركزت على قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، وفي جامعة القدس في 2 ديسمبر/كانون أول 2023، شاركنا في ندوة غطت التحقيقات والمساءلة في سياق القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، عُقدت جلسة مع نقابة المحامين الفلسطينيين في 21 ديسمبر/كانون أول 2023، حيث حضرها عدد كبير من المهنيين القانونيين والطلاب من جميع أنحاء فلسطين.

"إن الوثائق المترجمة الخاصة بمؤسسة "القانون من أجل فلسطين"، لا سيما تلك المتعلقة بإجراءات المحكمة الجنائية الدولية، تشكل مصدراً رئيسياً للمعلومات التي تفيد طلابنا كثيراً، سواء لأغراض البحث أو التعلم. بدون هذه الترجمات، ستُفقد الخلفية القانونية الدولية المهمة المتعلقة بقضية فلسطين. لقد أصبحت وثائق "القانون من أجل فلسطين" مرجعاً رئيسياً لجميع طلاب القانون."

د. معتز قفيشة
المؤسس والعميد السابق
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الخليل

الإعلام والنشر

يُعد التفاعل مع وسائل الإعلام محوراً أساسياً للمناصرة التي تقوم بها منظمة "القانون من أجل فلسطين". من خلال الظهور الإعلامي الاستراتيجي والمقابلات، نسعى إلى زيادة الوعي بالتحديات القانونية وحقوق الإنسان التي يواجهها الفلسطينيون، لا سيما في سياق الصراعات الجارية والإجراءات القانونية الدولية. تحدّث فريق المنظمة عبر العديد من المنصات الدولية، بما في ذلك الظهور على قناة الجزيرة بالعربية والإنجليزية، وبي بي سي، وفرانس 24، والمشهد، والحرة، والأناضول، وTRT، والعربية.

بودكاست برنامج "Project Censored Show"

في هذه الحلقة من برنامج "Project Censored Show"، شارك حسان بن عمران في النقاش حول قضية الإبادة الجماعية التي قدمتها جنوب إفريقيا إلى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل: الإمكانيات والمخاطر والسوابق. كما فند بن عمران ادعاء إسرائيل بالدفاع عن النفس وسلط الضوء على الضفة الغربية، التي تُعتبر هدفاً رئيسياً لإسرائيل بجانب تدمير غزة.

الرابط هنا

حسان بن عمران، عضو مجلس الإدارة، منظمة القانون من أجل فلسطين.

الجزيرة، 20 مارس/آذار 2024

تحدث إحسان عادل وأنيشا باتيل مع قناة الجزيرة في لاهاي بعد أن قدمت منظمة القانون من أجل فلسطين وشركاؤها ملفاً من 250 صفحة إلى المحكمة الجنائية الدولية يوضح جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبها المسؤولون الإسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني.

الرابط هنا

إحسان عادل وأنيشا باتيل، أعضاء مجلس الإدارة، منظمة القانون من أجل فلسطين.

جلسة نقاش مستديرة على TRT، الرابع عشر من يناير/كانون ثاني 2024

ركزت الجلسة النقاشية على تبعات الحرب في غزة، بعد مرور أكثر من 100 يوم على بدايتها. تناول النقاش القضية الحرجة المتعلقة باتهامات الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل، والتي سيتم النظر فيها قريباً من قبل محكمة العدل الدولية. تطرقت المحادثة إلى إمكانية تخفيف المعاناة والدمار في غزة وسط المعارك القانونية الجارية.

الرابط هنا

جيمس هندرسون، باحث قانوني، منظمة القانون من أجل فلسطين.

مقال رأي على الجزيرة، 21 أبريل 2024

في مقال مكتوب، أوضح بن عمران وباتيل كيف يمكن أن يؤدي الفشل في بدء التحقيق في الإبادة الجماعية في غزة وإصدار مذكرات توقيف إلى تأثير مدمر على المحكمة الجنائية الدولية، مما يقوض سلطتها كمؤسسة عدالة دولية والنظام القانوني الدولي ككل.

أنيشا باتيل وحسان بن عمران أعضاء مجلس الإدارة، منظمة القانون من أجل فلسطين.

الرابط هنا

الإعلام والنشر

تطور متابعتنا على وسائل التواصل الاجتماعي من أكتوبر/تشرين أول 2022 إلى أكتوبر/تشرين أول 2024:

أكتوبر 2022	266	1,124	660	1,000	6,981
أكتوبر 2024	1.9 ألف	9 ألف	3 ألف	9.3 ألف	8.3 ألف
	614%	701%	355%	830%	18.8%

لقد وصلنا إلى
191
ألف شخص مع أكتوبر/تشرين أول 2024

لقد وصلنا إلى
99
ألف شخص مع أكتوبر/تشرين أول 2022

القانون من أجل فلسطين

زيارات الموقع الإلكتروني	85,475	152,363	78.3%
عدد المشتركين في قائمتنا البريدية	3,777	7,723	104.5%

الشركاء

على مدار العام، كانت منظمة القانون من أجل فلسطين في طليعة استخدام الآليات الدولية والإقليمية والمحلية لتعزيز نهج قائم على الحقوق في التعامل مع قضية فلسطين-إسرائيل. تُعزز جهودنا من خلال شراكات استراتيجية مع شبكة واسعة من الشركاء المؤسساتيين والأكاديميين. يشمل ذلك التعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ICHR)، جامعة بيرزيت، نقابة المحامين الفلسطينيين، مبادرة صحة غزة، معهد الجزيرة للإعلام، هيومن رايتس ووتش، المجلس النرويجي للاجئين، جمعية المستشارين في قانون البحار الدولي (ASCOMARE)، تصوّر فلسطين، الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN)، النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (ARDD)، مركز العمل المجتمعي في جامعة القدس. حيث تسهم هذه الشراكات في جهودنا في مجال المناصرة وبناء القدرات.

بالإضافة إلى ذلك، تم تكريم "القانون من أجل فلسطين" من قِبَل نقابة المحامين الفلسطينيين ومبادرة صحة غزة تقديراً لعملها المؤثر.

علاوة على ذلك، حصلت "القانون من أجل فلسطين" على اعتماد من لجنة الأمم المتحدة لممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني CEIRPP، وهو اعتراف يعزز مصداقيتنا على المستوى العالمي. كما تم تسجيلنا في منصة ReliefWeb، وهي منصة معلومات إنسانية للأزمات العالمية، وأصبحنا أعضاء في كل من: التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية (CICC) والتنسيقية الأوروبية للجان وجمعيات فلسطين (ECCP).

أكاديمياً، تعاونت "القانون من أجل فلسطين"، او تم استقبالها، او حاضرت، في كل من جامعة ستوكتون، جامعة لندن، كلية الملكة ماري في جامعة لندن، جامعة كينت، جامعة أنتويرب، جامعة جورج ماسون. تُعزز هذه الشراكات وصولنا التعليمي من خلال تقديم ورش عمل وتدريب قانوني يجهز الممارسين القانونيين والطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة. هذه الشراكات أساسية لمهمتنا، حيث تُسهل فهماً أعمق للمعايير القانونية الدولية وتعزز شبكة عالمية داعمة للنهوض بالعدالة وحقوق الإنسان في السياق الفلسطيني.

الميزانية والكفاءة

تستمد "القانون من أجل فلسطين" قوتها من مساهمات المانحين الماليين وفريق مخصص من المتطوعين. خلال العامين الماضيين، أظهرت المنظمة قدرة استثنائية على تحقيق تأثير كبير بموارد مالية محدودة. ومع اعتماد الجزء الأكبر من عملنا على المتطوعين المخلصين، حققنا نتائج تفوق بكثير مدخلاتنا المالية المباشرة.

من التقارير المالية لعامي 2023 و2024، لوحظ نمو مستدام في ميزانيتنا رغم العمل ضمن قيود مالية مشددة. في عام 2023، بلغت ميزانيتنا 15,220 يورو، بينما ارتفعت في عام 2024 إلى 20,180 يورو. ومع نهاية عام 2024، من المتوقع أن تتلقى المؤسسة تمويلاً كبيراً لتعزيز تأثير عملها. يشكل المتطوعون العمود الفقري للقانون من أجل فلسطين، حيث يساهمون بوقتهم وخبراتهم وشغفهم دون توقع تعويض مالي. فمن خلال إشراك المتطوعين الذين يكرسون وقتاً وخبرة كبيرة، نستطيع تعظيم كل يورو يتم التبرع به إلى ما هو أبعد من قيمته الاسمية، مما يحوّل كل 1 يورو مستلَم إلى 30 يورو من القيمة التأثيرية، هذه الكفاءة أساسية لاستدامة عملنا في تعزيز حقوق الإنسان والعدالة لفلسطين.

8,548
ساعة تطوعية

€485,800
مساهمات عينية من المتطوعين

30X
العائد المضاعف لكل يورو يتم التبرع به للقانون من أجل فلسطين

لا يمكننا التوقف هنا

حجم الفظائع التي يواجهها الشعب الفلسطيني غير مسبوق، وحان الوقت للمساءلة والتغيير الدائم الآن.

إحسان عادل
المؤسس ورئيس مجلس إدارة منظمة "القانون من أجل فلسطين"

انضموا وادعموا حراكنا العالمي

القانون من أجل فلسطين

LAW FOR PALESTINE

"القانون من أجل فلسطين"

"القانون من أجل فلسطين" هي منظمة حقوقية غير ربحية يديرها متطوعون، ويقودها فريق متنوع من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين، وتتمتع بحضور محلي ودولي. تهدف المنظمة إلى تعزيز الدعم القانوني العالمي، وسد فجوات المساءلة الدولية، والمناصرة من أجل تطبيق العدالة والحقوق للشعب الفلسطيني، بما يمكّنهم من تحقيق حقوقهم غير القابلة للصرف في تقرير المصير.

إعداد:
هانا برونسما، خورام كياني، هديل مبارك، أنيشا باتيل، وإيما بيرس
تصميم وتنسيق:
ساندرا ناصر
مراجعون:
إحسان عادل، أمامة بيغ، حسان بن عمران، أنيشا باتيل ومعاذ سركجي

جميع الحقوق محفوظة.
هذه المطبوعة محمية بحقوق الطبع والنشر، ولكن يمكن إعادة إنتاجها بأي وسيلة دون رسوم لأغراض تعليمية، ولكن ليس لإعادة البيع. يطلب أصحاب حقوق الطبع والنشر تسجيل جميع هذه الاستخدامات لديهم لأغراض تقييم الأثر. لأي نسخ في ظروف أخرى، أو لإعادة الاستخدام في منشورات أخرى، أو للترجمة أو التكييف، يجب الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشرين، وقد تكون هناك رسوم مستحقة.